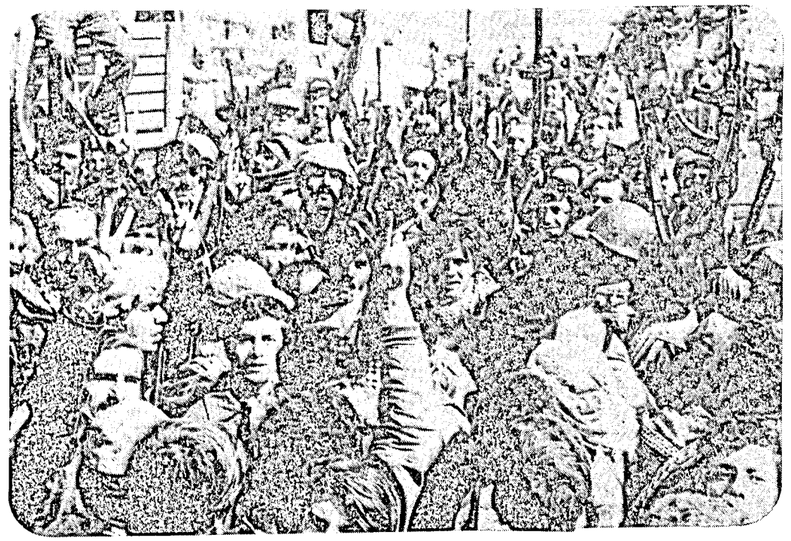

رجل الأمن.. في معسكر الشعب

بعد مظاهرة ٢٣ نيسان الشهيرة لم يعد رجال الشرطة والدرك يجرؤون على التجول في الشوارع • صار الشرطي مضطرا لخلع ملابسه العسكرية وارتداء اخرى مدنية خوفا من غضبة الشعب العارمة التي قد تنتقم منه بقسوة بعد ان أطلق النار مع رفاقه على مظاهرة وطنية غير مسلحة ، مما أدى الى سقوط عشرات القتلى والجرحى • كان ذلك قبل ان تنفجر اجهزة القمع وانحياز غالبية افرادها الى الحركة الوطنية •

وكانت مشاعر العزلة عن الناس هذه تزداد بعد كل حادث صدام عنيف بين الحركة الشعبية والسلطة الرجعية • وكان أفراد قوى الامن يجدون انفسهم محاصرين بين أوامر القمع الاتية من الضباط (وخلفهم رجال السياسه) والنقمة التي يثيرها القمع في صفوف الفئات الشعبية التي ينتمون اليها والتي يعيشون وسطها •

ان هذا الشعور بالعزلة عن الناس يفسر الى حد بعيد أسباب سخط افراد قوى الامن على سياسات الدولة وعلى قياداتهم ، ثم انحيازهم الى صفوف الحركة الوطنية • بالاضافة الى ذلك ، فقد كان لصمود الحركة الوطنية والمقاومة ، ولانتصاراتها المتتابعة ، دور حاسم في اضفاء طابع من « الهيبة » عليها يفوق « هيبه »الجهاز القمعي السابق في نظر افراده • وهكذا ادت مشاعر العزلة ، ومعها القناعة بقوة الحركة الوطنية وصلابتها ، والى جانب فقر العسكريين وتردي اوضاعهم الى تفجير اجهزة القمع والى انحياز اغلب اعضائها الى جانب الشعب الفقير والوطني

الانتفاضة الوطنية خطوة أولى

هكذا ، يمكن القول ان الانتفاضة الوطنية التي فجرها الملازم أول احمد الخطيب ورفاقه من الضباط الوطنيين في صفوف القوات المسلحة كانت تستند الى قاعدة عريضة من العسكريين والرتباء الذين هزت مشاعرهم سنوات الصدامات المتواصلة بين الحركة الشعبية (الطلاب، والعمال، والشارع الوطني) والسلطة منذ أواخر الستينات حتى ما قبل الحرب الاهلية ، ثم جاءت هذه الحرب لتجعلهم ينحازون انحيازا مطلقا الى جانب الحركة الوطنية • لكن انتفاضة العسكر لم تكتمل فصولها •• •

ان الانحياز الى المعسكر الوطني كان مجرد خطوة • وكان المطلوب المضي قدما لتحطيم الطابع القمعي واللاديمقراطي الداخلي لمؤسسات السلطة : التربية السياسية الرجعية المعادية للشعب ، وعلاقات التسلط والاحتقار التي يمارسها الضباط على الجنود والرتباء ، واساليب التحقيق الارهابية والوحشية التي تجبر الرتباء على انتزاع الاقوال المطلوبة من المدنيين بالقوة والتعذيب •• الخ • ان القمع الذي يمارس على العسكريين والرتباء داخل القوات المسلحة هو الوجه الاخر للقمع الذي تمارسه هذه القوات ضد الشعب • وما لم يتم تحطيم الطابع الرجعي و « الاقطاعي » لعلاقات الضباط بالجنود ولعلاقات الجنود ببعضهم فلن تتوفر الضمانات الاكيدة بأن اجهزة القمع السابقة لن تعود الى استئناف دورها المشؤوم •

ندوات ومجلات حائط •• داخل الثكنات

في هذا السياق شهدت ثكنات الشرطة والدرك ، في بيروت وصيدا خصوصا ، تحركات ملفتة للنظر • اتخذت هذه التحركات شكلين مميزين : الندوة السياسية ضمن الثكنة ، وجريدة الحائط • وكانت الندوات تقتصر على العسكريين والرتباء الذين يتولون نقاش الاوضاع الوطنية العامة ، والتباحث في علاقاتهم مع الضباط وفي اوضاعهم المعيشية • وقد شكلت هذه الندوات خطوة مهمة في أدخال الوعي السياسي والمطلبي الى اذهان افراد قوى الامن • بالمقابل ، جاءت مجلات الحائط لتكرس قدرة الشرطي والدركي على صياغة افكاره ومطالبه بنفسه ، واصراره على اعتماد اسلوب المطالبة الديمقراطية العلنية •

ولكن ما هي مطالب افراد ورتباء قوى الامن ؟ تشمل المطالب ثلاثة مجالات : قضايا معيشية ، قضايا ديمقراطية داخلية ، وقضايا ديمقراطية ووطنية عامة •

أبرز المطالب المعيشية ، كما أوردها بيان درك لبنان العربي ، هي تحديد ساعات العمل بسبع ساعات ودفع أجور الساعات الاضافية ، وتخصيص بدلات سكن للعسكريين ، واستفادة قوى الامن من الزيادات التي ينتزعها العمال والمستخدمين في القطاعين الخاص والعام (وهذا المطلب اساسي جدا لانه يكرس التحالف المطلبي بين العمال وقوى الامن) وانشاء تعاونيات تموينية في جميع المناطق ، واقرار اجازة اسبوعية للعسكريين ، وتكريس المأذونية السنوية ، وتحديد راتب الزوجة بخمسين ليرة والولد بخمسة وعشرين ليرة ، واعتماد الترقية بحسب الاقدمية •• الخ ••

وعلى صعيد العلاقات الداخلية فان المطالب تشكل قفزة كبرى الى أمام بالمقارنة مع العلاقات الاقطاعية التي ظلت سائدة حتى يومنا • مثلا :

- « تشكيل مجلس قيادة أمن يعتمد في قراراته مبدأ التصويت الديمقراطي وتكون أولى مهماته صياغة تعديل لقانون العقوبات العسكري وسائر القوانين العسكرية بما يكفل تعزيز وتطوير الديمقراطية ويحد من النزعة العسكرية البحتة كما يحد من التسلط » •
- « انتخاب هيئات نقابية أو لجنوية تمثل رتباء وأفراد قوى الامن وتنتخب من قبل الرتباء والافراد مباشرة تدخل طرفا متكافئا مع القيادة والمراجع الرسمية والمدنية في حل المسائل العامة المتعلقة برجال قوى الامن ، وتشارك في التحقيقات المتعلقة بالمخالفات المسلكية وغيرها ••• » •
- « الغاء جميع مظاهر الترف التي احيط بها كبار الضباط في الوضع السابق (سيارات فخمة الخ) وعدم استخدام السيارات العسكرية للمصالح الشخصية والمنزلية وبالتالي عدم استخدام العسكريين في المواكب والاحتفالات الا على اساس الحماية وحفظ الامن » •

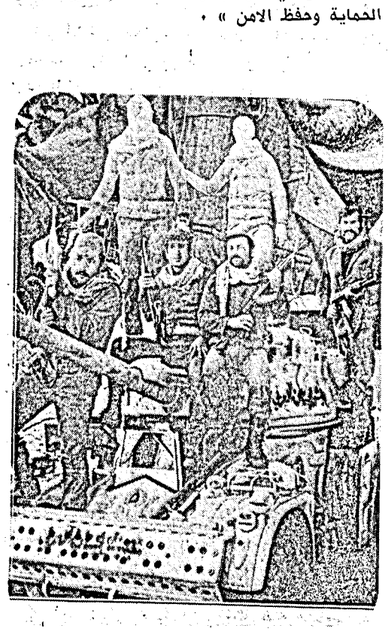

انضم الوطنيون الى الجماهير

- « تكريس الانضباط العسكري عن طريق تنمية الروح الانضباطية ، واهلال القناعات محل التسلط واسقاط الاوامر من فوق » •
- « رفع حالة الارهاب الفكري عن العسكريين وتطهيرهم من الثقافة القديمة » •
- « تغيير الالقاب العسكرية بما يتناسب مع كرامة العسكريين وانهاء حالات التسلط والفوقية والسيادة • « ويلاحظ ان هذا المطلب يشير الى الغاء كلمة « سيدنا » لدى مخاطبة الجندي والرتيب للضابط • والكلمة هذه من مخلفات عهود العثمانيين والفرنسيين البغيضة » » •

أما على الصعيد العام فثمة مطالب ديمقراطية ووطنية متقدمة تعبر عن عمق انتماء افراد قوى الامن الى الحركة الشعبية والوطنية •

- « في التحقيقات : عدم انتزاع افادات الموقوفين المدنيين عن طريق الضرب والارهاب والتعذيب »
- « عدم السماح لارباب العمل والاثرياء بافساد العسكريين عن طريق الهدايا والرشاوى وجعل عقوبة الراشي ضعف عقوبة المرتشي ورفع كل قضية من هذا القبيل للرأي العام عبر الصحافة » •
- « في النزاعات بين أرباب العمل والمستخدمين وفي الاضرابات والتظاهرات عدم زج العسكريين في حل هذه النزاعات الا بموافقة نقابات العمال والمستخدمين والهيئات الاخرى على حد سواء » •
- « دعم الثورة الفلسطينية وعدم القيام باية اجراءات قمعية ضدها وما من شأنه اعاقة تحركها • وعدم التعرض بالقمع للجماهير والقوى السياسية المناهضة للاستعمار بكافة اشكاله وعدم التعرض بالقمع لاية تظاهرة أو تحرك يهدف الى تحقيق مطالب شعبية عامة » •
- « مساندة الجيش اللبناني الحديث في دوره القتالي لصد الاعتداءات والقتال ضد العدو الى جانب الجيوش والقوى العربية والحليفة ضد الاعداء المشتركين » •

ان بنى المجتمع القديم آخذة في الانهيار ، بكل ما فيها من فساد وظلم وقمع واستغلال • ويصل الانهيار حتى تلك المؤسسات القمعية التي كان النظام قد أعدها للدفاع عن نفسه في وجه الشعب المقهور والمستغل • والفرصة الان سانحة أمام العسكريين الذين يملكون فرصة فريدة للتحرر من مظاهر الاذلال والعزلة والتسلط التي عانوها في السابق • كما ان من حق العسكريين ان يتوقعوا مساندة الحركة الوطنية لنضالاتهم داخل الثكنات ، فهذه النضالات جزء لا يتجزأ من النضال الوطني والديمقراطي العام الهادف لبناء لبنان العربي التقدمي •

ندقية كان بامكان جماهيرنا أن تعبر فعلا عن ضها لهذه الممارسات التي ستؤدي حكما الى هاض نضالها ؟

٤ – ان ادعاء قيادة الحركة الوطنية وشكواها ن ان السوريين هم الذين منعوا الحركة الوطنية ن تحقيق الانتصار ، مرفوض لسببين :

١ – لم تكن جماهيرنا تتوقع اطلاقا ان ينعم ليها النظام السوري المرتبط بمخططات الامبريالية لى شعبنا ، بتحقيق نظام وطني ديمقراطي

٢ – ان هذه الشكوى من تدخل النظام السوري عكس الفهم الخاطىء لدور النظام السوري في وطيد الهيمنة الامبريالية على المنطقة العربية شكل عام وعلى لبنان في هذه المرحلة •

٥ – كان على قيادة الحركة الوطنية ان تدعو لجماهير الى النضال ضد جميع القوى التي تساهم ي حماية ودعم الفاشيين في لبنان ، لا ان تجعل ن التدخل السوري ذريعة لايقاف النضال •

الاحتمالات المرتقبة

ان تطور الاحداث في لبنان ومواجهة قيادة الحركة الوطنية له تجعلنا نرى افقه بالشكل التالي : بعد معركة تعديل المادة ٧٣ ومعركة انتخاب الرئيس الجديد تبدأ الاتصالات والمساومات حول برنامج قيادة الحركة الوطنية وبرامج الفاشيين ، وما نتج عن ذلك من تبني الرجعية اللبنانية لما يعزز موقعها في السلطة من « برنامج » قيادة الحركة الوطنية • على أن يعقب ذلك معركة حول استقالة فرنجية وشروط استقالته ، كالعودة الى بعبدا وما تعنيه ، وتنفيذ اتفاقية القاهرة ••• ومن ثم معركة تشكيل الحكومة وتوزيع الحقائب واعادة الجيش ، ومسألة الامن ومن يتولاها ، وغير ذلك من الامور التي تدخل في أطار اعادة النظام الى سابق عهده ، واحكام سيطرة الرجعية على الجماهير التي شبت عن الطوق •

في مقابل ذلك فاننا ندعو الجماهير الى متابعة النضال ، ورفض المساومات على دماء شهدائها وحول الانتصارات التي حققتها خلال ١٢ شهرا من قتالها العنيد ضد الفاشيين • واننا نهيب بقواعد أطراف الحركة الوطنية ان تدفع بقياداتها باتجاه اقامة جبهة وطنية لبنانية موحدة تدعمها جبهة وطنية لبنانية – فلسطينية ، وتأخذ على عاتقها مهمة بلورة برنامج التصدي للفاشيين ، وبناء لبنان الوطني الديمقراطي العلماني ، يؤمن جماهير اللبنانية كامل حقوقها ومصالحها اقتصادية والاجتماعية والسياسية ويسمح بتعبئة جماهير الفلسطينية في التصدي لكافة المشاريع استسلامية والعمل على تحرير كامل التراب الفلسطيني •

جوزف عبد الله